

سلطة الكيان الجزائري ومحورتيه في تفكيك الاستعمار الفرنسي.

The Algerian Authority and Its Two Axes in the Process of Dismantling French Colonialism

د. ليلي بلقاسم¹، أ.د. ماني سعادة نادية²

جامعة غليزان، leila.belgacem@univ-relizane.dz¹

جامعة غليزان، nadia.manisaada@univ-relizane.dz²

تاريخ الإرسال: 2025 / 09 / 11 ؛ تاريخ القبول: 2025 / 11 / 20 ؛ تاريخ النشر: 2025 / 12 / 15

الملخص باللغة العربية:

تتناول الدراسة مسار الاستعمار الفرنسي للجزائر باعتباره مشروعًا استيطانيًا استهدف الأرض والإنسان والهوية، عبر سياسات المصادرة، والتفكيك المؤسساتي، والهيمنة الثقافية واللغوية. هذا المشروع لم يكن مجرد غزو عسكري، بل محاولة لإعادة تشكيل الكيان الجزائري وفق النموذج الفرنسي. غير أن المقاومة الجزائرية بأشكالها الشعبية والسياسية والفكرية والعسكرية مثلت رفضًا وجوديًا للاستعمار، وتمحورت حول سؤال الهوية والذاكرة. كما توضح الدراسة أن مفهوم تفكيك الاستعمار يتجاوز نيل الاستقلال السياسي ليشمل تفكيك البنى الاستعمارية المادية والرمزية، وإعادة السيادة على التاريخ والذاكرة والوعي الجماعي. في هذا السياق، قدّم مفكرون مثل فرانز فانون ومالك بن نبي رؤى تؤكد أن التحرر لا يتحقق إلا بتحرير الذهن من صورة المستعمر، والتغلب على القابلية للاستعمار. كما تستعرض الدراسة الكيان الوطني الجزائري عبر المقاومة المسلحة للأمير عبد القادر، الثورات الشعبية، الحركة الوطنية، وصولاً إلى ثورة نوفمبر 1954 التي أعادت الاعتبار للدولة الوطنية. كما تبرز أهمية مجازر 8 ماي 1945 باعتبارها مختبراً لولادة الوعي الوطني. كما توضح أنه بعد الاستقلال، واصلت الجزائر مشروعها في تفكيك آثار الكولونيالية من خلال ميثاق طرابلس 1962 ودستور 1963، وإعادة الاعتبار للهوية الجزائرية والذاكرة التاريخية من خلال تحرير الفضاء العمومي. وتخلص الدراسة إلى أن

المؤلف المرسل: دة / بلقاسم ليلي

التحرر الشامل يقتضي تفكيك الاستعمار مادياً ورمزياً، سياسياً وثقافياً، لضمان بناء دولة وطنية قوية.

الكلمات المفتاحية:

الاستعمار؛ المقاومة؛ الهوية؛ الكيان الجزائري؛ التفكيك؛ الاستقلال.

Abstract: This study examines the trajectory of French colonialism in Algeria as a settler-colonial project that targeted land, people, and identity through policies of expropriation, institutional dismantling, and cultural and linguistic domination. This project was not merely a military invasion but an attempt to reshape the Algerian self in accordance with the French model. However, Algerian resistance—whether popular, political, intellectual, or military—embodied an existential rejection of colonialism, revolving around the central question of identity and memory. The study further shows that the concept of decolonization goes beyond the attainment of political independence to include dismantling both the material and symbolic colonial structures, reclaiming sovereignty over history, memory, and collective consciousness. In this context, thinkers such as Frantz Fanon and Malek Bennabi emphasized that liberation can only be achieved by freeing the mind from the image of the colonizer and overcoming receptiveness to colonization. The study also traces the process of reconstituting the Algerian self through Emir Abdelkader's armed resistance, popular uprisings, the national movement, and ultimately the November 1954 Revolution, which restored the legitimacy of the national state. It highlights as well the significance of the massacres of May 8, 1945, as a crucible for the birth of national consciousness. Moreover, it explains that after independence, Algeria continued its project of dismantling colonial legacies through the Tripoli Charter (1962) and the Constitution of 1963, while restoring Algerian identity and historical memory by liberating public space. The study concludes that comprehensive liberation requires dismantling colonialism materially and symbolically, politically and culturally, to ensure the construction of a strong the Algerian entity.

Keywords: Colonialism; Resistance; Algerian entity; Algerian Self; Decolonization; Independence.

مقدمة:

يُعدّ استقلال الجزائر سنة 1962 محطة مفصلية في التاريخ الوطني، ليس فقط بوصفه نهاية لحكم استعماري دام 132 سنة، بل باعتباره لحظة تأسيسية لمشروع تحرري شامل يسعى إلى استعادة الكيان الوطني الجزائري في أبعاده الفكرية والاجتماعية والثقافية. فقد خَلَفَ الاستعمار الاستيطاني الفرنسي آثارًا عميقة على بنية المجتمع الجزائري، مستهدفًا الأرض والإنسان والهوية، عبر سياسات منهجية هدفت إلى طمس الذاكرة الجماعية، وتفكيك المرجعيات الدينية والثقافية، وإعادة تشكيل الكيان الجزائري وفق نموذج استعماري إدماجي إقصائي. من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في مساءلة مفهوم الاستقلال، لا باعتباره حدثًا سياسيًا عابرًا، بل كمسار طويل من المقاومة وإعادة البناء، يُعبّر عن وعي جماعي تراكمي يسعى إلى تفكيك البنية الاستعمارية واسترجاع السيادة على القرار السيادي والذاكرة الجماعية.

تتمثل الإشكالية المركزية في محاولة فهم استقلال الجزائر كمشروع تحرري لإعادة تشكيل الكيان الوطني، لا كمجرد لحظة انفصال سياسي. وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها: ما هي الآليات التي ساهمت في تفكيك البنية الاستعمارية؟ وكيف تجلّت عملية استعادة الهوية الثقافية والدينية في مسار استعادة الكيان الوطني؟ وما مدى قدرة المشروع الوطني على تجاوز التصورات والسرديات الكولونيالية وإرساء قيم السيادة والكرامة؟ وما هي مظاهر التحرر النفسي والذهني التي رافقت هذا المسار؟

ترتكز الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال قراءة نقدية لبنيات الهيمنة الاستعمارية وآثارها الممتدة، ومساءلة الكيفيات التي أعاد بها الكيان الجزائري بناء ذاته وذاكرته الجماعية، معرفيًا ولغويًا وثقافيًا، في مواجهة الذاكرة الاستعمارية، مع مراجعة للأدبيات ذات الصلة التي تناولت هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الجزائر.

1- تفكيك الاستعمار: (Décolonisation)

فهو مفهوم يتجاوز طرد الاستعمار أو نيل الاستقلال، ليشمل تفكيك منظومة الاستعمار أو بمعنى أدق الكولونيالية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والإدارية، أي عملية شاملة تهدف إلى إزالة الاستعمار من بنية الدولة والمجتمع والثقافة والوعي الجماعي، واستعادة السيادة الكاملة والهوية الذاتية. ذلك أن " الكولونيالية هي منظومة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية وإنسانية، تحكمها آليات محددة: الانقسام والعزل بين "نحن" و"هم"، وصناعة فصل منهج بين المستعمر والمستعمّر، تأخذ بعين الاعتبار المسألة الدينية، وترفض العقد الجمهوري، وتُغذّي كراهية الاختلاف، وتحوّل الفرد "الأهلي" إلى سلعة، بهدف تجريده من أبعاده الإنسانية

والسياسية. فالاستعمار هو حدث تاريخي، أما الكولونيالية فهي نظام مستمر يحتل موقعاً مركزياً في بنية الاقتصاد الرأسمالي الحديث. (Lazali, 2019, p. 108) فالاستعمار على حد تعبير "مليكة لزالي" طفل مارق لعصر التنوير الأوروبي، وأنّ الجزائر مكان مُورس فيه عنف السلطة الشمولية، أين انتقل النظام الملكي المقموع إلى مكان آخر (Karima Lazali, 2018, p. 76). فمفكرون مثل "فرانز فانون" و"مالك بن نبي" تناولوا تفكيك الاستعمار كعملية لا تكتمل إلا بتحرير الوعي والذهن، فالفيلسوف "فانون" في كتابه "العام الخامس للثورة" يقول: "فما نريده نحن الجزائريين هو اكتشاف الانسان فيما وراء المستعمر، هذا الانسان الذي هو في ذات الوقت... لنظام كان كتم أنفاسه وألزمه الامتناع عن الكلام. (فانون، 2004)" أما في كتابه "معذبو الأرض": يرى أنّ التحرر يبدأ عندما يتحرر المستعمر من صورة المستعمر داخله. وفي نفس الكتاب يقول: "إنّ محو الاستعمار إنّما هو نزال بين قوتين متعارضتين أساساً، قوتين تستمد كل منهما صفتها الخاصة من ذلك التكوين الذي يفرزه الظرف الاستعماري ويغديه، إنّ التجابه الأول تمّ بين هاتين القوتين إنّما تمّ تحت شعار العنف" (فرانز فانون، 2015، صفحة 39). وبالفعل ففي رسالة استقالته من مصلحة البلدية-جوينفيل كتب قائلاً: "لا يمكنني أن أعمل في سياق يستبعد الإنسان، لا يمكنني أن أمارس الطب النفسي في هذا السياق الذي يُهين الكرامة الإنسانية". ما يقوله "فانون" هو أنه لا يستطيع العمل على تحرير الذات الفردية في سياق اجتماعي يأمر بإعدامها، بإدانتها، وبنبذها. (Lazali, 2019, p. 111) هذا بالنسبة "لفرانز فانون" "أما مالك بن نبي" يرى: "أنّ هناك نتيجة منطقية وعلمية تفرض نفسها وهي أنه لكي نتحرر من أثر الاستعمار يجب أن نتحرر أولاً من سببه وهو القابلية للاستعمار (مالك بن نبي، 2009، صفحة 149)". فتفكيك الاستعمار يشمل أيضاً الفضاء، حيث يُظهر أنّ الهيمنة لا تُمارس فقط عبر الخطاب أو القانون، بل تُجسّد في الشوارع، ونمط العمران... يتجسد في التناقض بين الأحياء الفرنسية والإسلامية فهو ليس مجرد فرق في المعمار، بل هو ترميز وإقصاء للسلطة، للامتلاك، وفي ذات السياق يقول "ليون فيكس": "ليس ثمة أي مراقب، ولو كان سطحيًا، يزور إحدى المدن الجزائرية الكبرى، إلا ويلاحظ التناقض القائم بين ترف الأحياء الفرنسية، التي كثيراً ما يكون معيها فاضحاً، وبؤس الأحياء الإسلامية، والمدن المبنية من التناكس والتي تتكدس فيها وسط شروط معيشية لا تصدق عشرات الألوف من الرجال والنساء والأطفال (ليون، فيكس، د ت، صفحة 15)". وهذا ما يكشف عنه "آلان ريسكيو" عندما قال: "إن غزو الجزائر، الذي كان تمهيداً لمئة واثنتين وثلاثين عاماً من الوجود الفرنسي، شكّل لحظة حاسمة في بروز الروح الاستعمارية - والعنصرية - التي طبعت بعمق المجتمع الفرنسي، وما زالت آثارها المدمرة قائمة حتى اليوم. إنها خلاصة

غير مسبوقه وصريحة حول أحداث حاسمة بقدر ما هي مجهولة (Ruscio, 2024, pp. 25-26).

2- استعادة الكيان الجزائري بعد الاستقلال:

تعني التحرر من آثار الاستعمار واستعادة عناصر الهوية، وبناء دولة مستقلة ذات سيادة تعبر عن تاريخها ولغتها وثقافتها وقيمتها الخاصة، والتي قام الاستعمار على مدى 132 سنة من استيلائها، منها الهوية اللغوية والدينية، وذلك بتهميش الإسلام كمرجعية اجتماعية وثقافية، بما في ذلك الهوية التاريخية بمحو تاريخ الجزائر قبل 1830 وتصوير فرنسا كمخلص حضاري، بل وخلق عقدة النقص وإقصاء فكرة الأمة الجزائرية. وبالتالي فإن إعادة تشكيل الكيان الجزائري بعد الاستقلال 1962 هو جوهر تفكيك الاستعمار الفعلي باسترجاع السيادة على الذاكرة التاريخية والقرار السياسي، بما في ذلك التحرير الداخلي النفسي والذهني للإنسان الجزائري.

3- الكيان الجزائري في مواجهة الاستيطان الفرنسي: صراع الهوية والبقاء (1830-1962):

فبمجرد دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر تجسد الرفض من خلال المقاومات الشعبية (1830-1916)، فجميعها كان دفاعاً عن الأرض والكيان الجزائري، إذ أدت المشاريع العسكرية الفرنسية في البداية إلى أزمة انهيار المؤسسات المركزية، التي تقع تحت طائلة اتفاقية 5 جويلية 1830، والإقليمية، و من ثمّ اختفاء كل هيئات السلطة التي تتواجد فوق مجموعات القرابة، وبالتالي فراغ سياسي سعى المتطلعون والمتنافسون لسده (شتتوف، 2017، صفحة 08)، ومن هنا برزت مقاومة الأمير عبد القادر (1830-1847)، يقول غاليسو (Gallissot) " أن المقاومة الجزائرية تأسست منذ البداية على ردود فعل متجذرة في التمسك بالاستقلال، ورفض القمع الاستغلالي، والعداء للأجنبي، وعلى مشاعر الانتماء إلى الوطن المرتبط بالأرض. لكنها انفتحت أيضاً على طموح أوسع وأكثر إيجابية عندما أصبحت الحرب مشروعاً جماعياً، ذلك المشروع الذي سعى الأمير عبد القادر، رغم الصعوبات، إلى توحيد سنة 1839 (Gallissot, 1964, p. 138)". فشكّلت رمزيته وعيا جماعياً، وطرحت إشكالية حول: من هو الجزائري؟، وكانت الدولة التي كان يصدد تشييدها، تفترض وجود أمة واحدة، وسلطة مركزية واحدة، ونظام واحد، وقضاء واحد، بمعنى آخر، كان ذلك بمقتضى إزالة الامتيازات، والنظام الفوضوي الذي كان قد تعودّ عليه شيوخ الخيم الكبيرة، الفلاحين منهم والمرابطين، تحت الحكم التركي (بلخوجة، 2008، صفحة 56)، حيث تدخل عاملا القرابة والدين في تكوين الدولة من أجل أن يوفروا لها الاعتراف والقبول، حيث استخدم الدين في خدمة الدولة الجديدة، من أجل توفير الشرعية الدينية لها، وبرر الأمير عبد القادر قيادته للدولة بالعامل الديني

وبسلالته التي ينحدر منها (شتتوف، 2017، صفحة 14). ولقد أشار "مارسيل إيميريت" (Marcel Emerit)، بقوله: "يظهر عبد القادر كرجلٍ ألقى التمييز بين قبائل المخزن وقبائل الرعية، وأبطل الخراج. ومن هنا، لم يكن التوحيد إقليمياً فقط بل شعبياً كذلك. (Emerit, 1951, p. 14) ففي لحظة اندلاع الصراع، حين كان كيان عبد القادر قد بلغ درجة من التماسك رغم التفاوتات الإقليمية، لم يكن من الممكن أن تنفصل المقاومة الجزائرية عن الشعور الوطني، ذلك الشعور بالانتماء إلى جماعة تتجاوز الحدود القبلية والمحلية. (Gallissot, 1964, p. 138) يظهر أن الرسالة التي وجهها عبد القادر إلى علماء فاس توحى بوجود معين للروح الوطنية في المقاومة التي قادها بالجزائر، حيث كتب قائلاً: "جوابكم على ما يسبب انشغالنا الكبير وحننا العميق على وطننا الجزائر، التي صارت جزراً لغربان الكفر... (Jacques, 1974, p. 72) وكان وقتها الفرنسيون قد أدركوا بسرعة أن هناك دولة وطنية تسعى أن تتأسس تحت راية ابن زاوية القيطنة المبكر النضج، وتريد أن تكون قوية وحديثة قادرة على منافسة أية دولة تستطيع أن تتعامل معها الند للند (بلخوجة، 2008، صفحة 28)، وهذا بالفعل ما أظهر سيادة نابعة من داخل البلاد نفسها، لا مفروضة من الخارج، ما أدى إلى وجود تضامن داخل المجتمع، فغريزة الدفاع كما يذكر "غاليسو" ضد التهديد الفرنسي، أعطت لهذه الوحدة قوة ومعنى، فهذا التجميع بين السكان والقبائل بدأ يشكل مجتمعاً يتجاوز حدود القبيلة والكنفدرالية والتحالف، ويكسر الحواجز الإقليمية والانقسامات الخاصة ولا يتطابق مع جماعة دينية محددة (Gallissot, 1964). وبقيت صورته حية مؤثرة في الأجيال التي جاءت من بعده، وغرس روح المقاومة ورسخ فكرة أن الاستعمار ليس قدراً محتوماً، بل قوة يمكن مواجهتها وفك بنيتها، ولقد ارتوت التيارات القومية الجزائرية ومكوناتها من عمل الأمير عبد القادر، بالرغم من أن الأعلام الفرنسية حاولت تغييب ذلك، "فغاليسو" يرى أنه "بالنسبة لنا، لا تمثل الحرب مجرد دمارا ماديا أو سقوط قتلى، بل نشهد من خلالها انهيار مشروع للتوحيد السياسي والأخلاقي؛ إننا نرى أمام أعيننا وطنيةً تنهار. (Gallissot, 1964) " وهذا ما صرح به "بيجو" (Bugeaud) في خطابه بتاريخ 15 جوان 1840 في مجلس النواب الفرنسي حيث أكد على ما يلي: "يجب أن تهاجموا الزعيم والوطنية العربية من مصدرها، يجب أن نقوّس الوطنية، ويجب تدمير سلطة عبد القادر، وإلا فلن نحققوا شيئاً في أفريقيا" (Azan, 1948, p. 62). وانطلاقاً من هذا العمل المتعدد الأشكال، يجب أن ننوه أن حركة الكفاح التحرري على ثورة نوفمبر 1954 تمخضت أيضاً في إحياء الدولة الوطنية التي أسسها الأمير عبد القادر في أشكالها الحديثة (بلخوجة، 2008، صفحة 53). وصاحب هذا الوجود الاستيطاني حملات الإبادة والحرب الشاملة التي اقترنت مع اسم السفاح "بيجو" سنة 1840 الذي ارتبط اسمه بسياسة الأرض المحروقة. ولقد لاحظ ضابط هيئة الأركان

"بيليسييه دورينو" (Pélissier de Reynaud) حالة التحول في أسلوب الحرب، فقال: " في عام 1840، أمر المارشال فالليه (Vallée) بإحراق بعض المحاصيل، لكن لم يبدأ بتنظيم سياسة التدمير المنهجي — حتى الأشجار — إلا سنة 1841. فقبل ذلك كانت الحرائق وقطع الأشجار تتم بشكل عشوائي ومزاجي. أما في عام 1841، فقد جرى التدمير ببرودة أعصاب، بوزن وقياس (cum pondere et mensura)، وبلا مبالاة، كما لو أنَّ العناية الإلهية أطلقت بلاءً على منطقة لأن مقتضيات خططها الشاملة تستوجب ذلك." وكان "بيجو" قد حصل على جيش قوامه 78 ألف رجل، ثم ارتفع العدد إلى أكثر من 80 ألفاً. (Gallissot, 1964) كما حصل على وسائل ضخمة من باريس وامتلك استقلالية واسعة في قراراته حتى وإن اقتضى الأمر مخالفة توجيهات الحكومة المركزية، وعلى هذا النحو لم يتعامل "بيجو" مع الجزائريين كخصوم سياسيين بل كهمج يجب إخضاعهم بالقوة، ما أدى إلى اختفاء قرى وقبائل من على الخريطة الجغرافية والديمغرافية محاولاً تفكيك المجتمع الجزائري، وهذا طمعا لمحاولة إعادة تشكيله على النموذج الفرنسي، فلقد أراد أن يجعل من الجزائر مستعمرة بلا روح وتاريخ وبلا مقاومة.

فلقد تحولت مهنة هؤلاء القادة العسكريين إلى القتل إلى درجة التوحش بدليل التسمية شبه الرسمية للطواوير العسكرية¹، فالقائد السفاح "مونتيناك" (Montignac) أطلق على جنوده " مشاة الموت " وبيجو أطلق عليهم تسمية " الطواوير الجهنمية" (الأشرف، 2007، صفحة 114). ولما خمدت مقاومة الأمير عبد القادر لاحقت الطواوير الفرنسية الجماهير الغاضبة إدراكا منها أنَّ من يقاوم الاستعمار ليس جيشاً نظامياً، فكان الرد الوحشي من خلال الحرائق والمجازر وعمليات الخنق، التي نفذها "سانت آرنو" (Saint-Arnaud) و"بيليسييه" في جبال الظهرة ما بين 1844-1845. غير أنَّ الجزائريون كانوا يخيبون آمال الضباط العسكريين، وهذا ما كتبه "كانروبير" في نوفمبر 1845 أي بعد مرور خمسة عشرة من احتلال مدينة الجزائر: "مما يدعو إلى الحزن والأسى أن أضطر للاعتراف بأنَّ الاحتلال يجب أن يستأنف من جديد"، وتساءل الضابط "دومونتي" بأسف شديد عن مستقبل فرنسا بالجزائر قائلاً: "لا أدري إذا كان لنا مستقبل في هذه المُستعمرة التي لا بد من إعادة احتلالها بعد كل ثلاث سنوات (الأشرف، 2007، صفحة 115) "

وفي معركة البقاء والصمود وإثبات الكيان الجزائري صرح الجنيرال "دي ويمبفن" (De Wimpffen) الذي أصبح واليا عاما على الجزائر وقال: "أمام مثل هذا العدو قد لا يكفي جيش يتألف من مائة جندي، ومهما أتلطنا المحاصيل الزراعية، وقطعنا الأشجار، وأحرقنا الدواوير، وفتكنا بالعرب، فلا تكاد طواويرنا تغادر المكان حتى نضطر لإرسال الجيش من جديد" (الأشرف، 2007، صفحة 115). وهذا ما يؤكد بأن السيطرة على الجزائر لم تكن يوما نهائية بل مؤقتة، وهو ما يُعزز سردية الهوية الجزائرية الراضة للذوبان والتي

كانت تستعيد كيائها في كل دورة زمنية. لقد اتخذت المواجهة بين عامي 1841 و1844 وجهًا جديدًا ففي سنة 1839 اصطدمت التوغلات الفرنسية بمقاومة الأرياف والجبال، لا سيما في مناطق (الونشريس والظهرة)، وكانت القبائل تدافع عن أراضيها كما فعلت في وجه غزاة سابقين بروح استقلالية محلية ترفض أي تدخل أجنبي، وقد تجلّت المقاومة في ردود فعل عنيفة تجاه عمليات التدمير التي نفذها العدو، وفي مواجهة خطر اغتصاب الأراضي. وهنا يتساءل "غاليسو": عن إمكانية اعتبار هذه الروح المقاومة تعبيرًا عن شعور وطني غامض؟ أم أنه مجرد ردود فعل دفاعية خاصة بالمناطق الريفية والجبلية، خصوصًا في العالم المتوسطي؟ إن دوافع المقاتلين كانت معقدة ومبهمة. (Gallissot, 1964) يبدو أن جميع الأسئلة التي طرحت من قبل الضباط والقادة الفرنسيين توحى إلى العديد من الدلالات والمعاني؛ إذ أدركوا أنهم أمام تحولات عميقة متسارعة لا تستكين للثبات، فثمة إمكانيات جادة شهدتها المقاومات الشعبية في محاولتها لطرد الاستعمار الفرنسي، متعلقة بخوض معارك ومقاومات تسعى لتحقيق الهدف المنشود، والمتمثل في الرفض المطلق للاحتلال الفرنسي ومحاولة استرجاع الأراضي المسلوقة. وأصبح لزوماً على الفرنسيين إعادة النظر إلى المقاوم الجزائري، إذ غدى في نظرهم ذا ذات تحكمها ترسانة من القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية والاجتماعية وأنه ذا وجود ودور، وسيد قدره خيره وشره اعتدادا بمسؤوليته، واعتمادا على قواه الذهنية والجسدية، ومن ثم فإن الوظيفة الأساسية والجوهرية تبقى رغم كل ما شهده الشعب الجزائري من قهر وإبادة هي الانفلات من قبضة المستعمر بكل حزم وثبات. والسؤال المطروح هنا، هو كيف تأقلمت فرنسا مع هذه المقاومات بكل أشكالها والانتصارات التي حققتها الانتفاضات الشعبية بزعامة كل من الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة وغيرهم من المكافحين؟

ما كان لفرنسا إلا أن تلجأ إلى كل الوسائل للقضاء على ثبات وإصرار المسيرة الجزائرية نحو الكفاح، إذ تجسدت السياسة الاستعمارية في سن القوانين والتشريعات للضغط على المقاومين والقضاء عليهم، ومن ثم تجويع السكان بتجريدتهم من وسائل العيش وذلك بحرق المحاصيل الزراعية، ونهب الأنعام والدواب وتعريضها للقتل والحجز مما اضطرهم للاحتواء أو الهجرة إلى المغرب أو المشرق، كما تم تدمير الروح الجماعية بضرب القبائل ومنها قرار "السيناتيس كونسيلت" (Sénatus- Consulte) 1863، إلى جانب قانون الأهالي (Code D'Indigénat) 1881 أو قانون المطرق أو العصا الغليظة (أبو القاسم، 2007، صفحة 460)، الذي اعتبر كل الجزائريين دون البشر من الدرجة الثانية ومنحهم وضعاً قانونياً واجتماعياً أدنى، وكرس دونيتهم في أرضهم، وظل سارياً إلى غاية 1944. لكن الأهم يكمن في جرح العالم الرمزي لمن سمّتهم "الأهالي": تزوير

الأنساب، الطريقة التي مُنعت بها اللغات الأم أو أُقصيت إلى مرتبة "اللغة". ففي عام 1938، تم تصنيف اللغة العربية كلغة أجنبية. (Karima Lazali, 2018, p. 112) أمّا عن قانون التلقين وإنشاء الحالة المدنية في 23 مارس 1882 كان الهدف منه تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية القائمة على النسب والقبيلة، واستبدالها بهوية إدارية فردية في محاولة لإلغاء شخصية الجزائري، واضعاف التضامن القبلي والديني، طبقا لمخطط الإدماج ومسح الذاكرة الشعبية، " فلكي تُرسخ الكولونيالية نفسها بشكل دائم، سعت أولاً إلى تدمير الجماعة القائمة، أي الرابط القبلي. ولتفكيك هذا الرابط، كان لا بد من محو الآباء، سواء كأفراد أو كوسطاء في الرابط القبلي، أو كممثلين لمكان الأنساب. من الواضح أن فرنسا قد نجحت إلى حد ما في إحداث تفرقة بين أفراد بعض القبائل وذلك باتباع سياسة الترغيب والترهيب لثنيها عن مواصلة المقاومة، ونذكر على سبيل المثال ما تعرضت له "قبيلة الطرافي" من مضايقات وضغوطات من طرف الاستعمار، ما أدى إلى انسحابها من مساندة الشيخ بوعمامة آنذاك، كما قامت الإدارة الفرنسية بمحو الرابط القبلي تحت غطاء إنشاء الحالة المدنية، بهدف تسهيل السيطرة على السكان "الأهالي". (Karima Lazali, 2018, p. 112) وكان يلح المستوطنون من الإداريين على تطبيقه على رأسهم "كميل صابتييه" (Camille Sabatier)، لأنه في نظره سيؤدي إلى تجريد الجزائريين من هويتهم الوطنية، وهو ما يسميها (Dénationalisation)، وقال إنه قانون يحضر الأهالي للاندماج، وكان يريد فرنسة الأسماء الجزائرية لصالح الزواج المختلط (أبو القاسم، 2007، صفحة 156). إن الاستعمار بصورته هذه يعد عنصرا جوهريا في ظهور مشكلات كبيرة في الأوساط الشعبية الجزائرية، فهو لا يتدخل فقط في مقتضى العلاقة المباشرة بين المستعمر والمستعمر، وإنما يتدخل أيضا بصورة خفية في علاقة الفرد مع نفسه وعلاقاته مع بني جلدته، وفي هذا الصدد يقول "مالك بن نبي": "الاستعمار لا يسلب المستعمر أشياء فحسب، بل يسلبه حتى نفسه".⁵ فالاستعمار بهذا المعنى يستهدف كل أنواع النشاط الذاتي والفكري والديني والاجتماعي للإنسان المقصود تدميره، فهو يقيد حريته الذاتية بقيود عسكرية سياسية، يحاول من خلالها قدر الامكان تحطيمه معنويا، وذلك بتمرير أفكار قاتلة عبر أشخاص البلد ذاته والمنطقة نفسها، وهذا كله من أجل خلق إنسان قابل للاستعمار يشعر بالتبعية المطلقة له.

4- المسار التاريخي لاستعادة الكيان الوطني الجزائري: من المقاومات الشعبية إلى الاستقلال 1847-1962.

تحولت الجزائر بعد 1847 إلى " مُستنقع مقاومات" رفضا للمشروع الاستيطاني ومنعه من التوسع، ورفعت شعار الجهاد والدفاع عن الأرض والدين الإسلامي، تعبيرا عن السخط العام والرفض المتواصل للهيمنة الاستعمارية، مهما تباعدت وتعددت قياداتها.

فأعادت للجزائريين الانتماء الجماعي بدل الانقسام القبلي أو الجهوي. فالشعور بالجزائر كوطن بدأ يتبلور أكثر مع المقاومات رغم تباين أشكالها كونها طرحت الأسئلة الكبرى: " من نحن؟ لها نُستعمر؟ وكيف يمكن أن نتحرر بطرد الرومي المغتصب من الأراضي الجزائرية؟ لقد مثل القرن التاسع عشر قرن الحديد والنار والدم، وكانت سنوات الحرب أكثر من سنوات الهدوء، وبلغ عدد المعارك اثنتا عشر معركة منها الصغيرة والكبيرة أيضا، كما كان بعضها محليا محصورا في قبائل محددة وامتدادها الزمني قصير، فيما تميزت أخرى بمدة أطول وأقاليم أوسع (شنتوف، 2017، صفحة 49).

أما فكريا عرفت بدايات القرن العشرين ظهور دراسات ومؤلفات تاريخية حول الجزائر بأقلام جزائرية، ففي 1900-1910 نشرت أعمال محمد بن أبي شنب الذي يُعد من أوائل من تصدوا لتحقيق التراث المحلي بأسلوب علمي، ففي سنة 1908، نشر تحقيقه لكتاب "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لابن مريم"، متبوعاً في نفس السنة بتحقيق "نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار"، المعروف بالرحلة الورتيلانية. ثم واصل عمله في سنة 1910 بتحقيق كتاب "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية" للغبريني. لم تكن هذه الأعمال مجرد جهود أكاديمية، بل كانت تعبيراً عن وعي تاريخي مقاوم، يسعى إلى تنوير الجزائريين بأنوار ماضيهم، واستعادة رموزهم الثقافية والدينية، بما يُسهم في استعادة للكيان الجزائري في زمن الهيمنة الفرنسية. لقد مثلت هذه التحقيقات محاولة لإثبات أن للجزائر تاريخاً علمياً وروحياً عريقاً، وأنها ليست مجرد هامش في سردية استعمارية مفروضة. وفي سنة 1907 ألف أبو القاسم الحفناوي موسوعة تراجم من مجلدين سماها "تعريف الخلف برجال السلف" شملت المشاهير ممن ساهموا في التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي، إذ يُظهر الحفناوي فيه اهتماماً خاصاً بالرموز المحلية، ويُعيد الاعتبار لشخصيات كانت مهمشة أو منسية في مواجهة السردية الاستعمارية التي حاولت تصوير الجزائر كأرض بلا تاريخ. وفي سنة 1903 نشر محمد باشا ابن الأمير عبد القادر بالإسكندرية كتابه في جزأين "تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر". كمؤلف يجمع بين التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي، ويُبرز دور الأمير عبد القادر في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وتأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، تأتي أهميته في توثيق مآثر الأمير عبد القادر من منظور داخلي جزائري، في وقت كانت فيه فرنسا تسعى لتشويه صورته، وتقديم نموذج للجزائريين يُجسد الكرامة، الفكر، والمقاومة. فما إن حلت سنة 1914، حتى كانت الحياة الثقافية الجزائرية قد استعادت أنفاسها، بعد عقود من القمع والمسخ، لتبعث من جديد في شكل نهضة فكرية متوهجة، فتحت آفاقاً واسعة للنضال السياسي، الفكري، الثقافي والاجتماعي. بشكل عام، خلال فترة ما بين الحربين، ضم العمل السياسي بعداً ثقافياً جعل من السياسيين "مثقفين"

بالضرورة، حيث كثفت الأحزاب من المؤتمرات والمقالات الصحفية والكتيبات التي تهدف جميعاً لترسيخ الهوية في مجالات الإيديولوجية الوطنية والنشاط السياسي (شتتوف، 2017، صفحة 116).

ثم جاءت الحركة الوطنية مع العقد الثاني من القرن العشرين لتعيد تشكيل وعي الجزائريين بأنفسهم كأمة وليس مجرد أهالي أو رعايا فرنسيين من خلال الشعارات والمطالب، فالأمير خالد ببادرته الشجاعة استطاع أن يدق ناقوس الخطر وأن ينبه الشعب إلى ضرورة استئناف الكفاح السياسي، وبذلك ساعد في إيقاظ الوعي الجزائري الذي آل به الأمر إلى الغفلة (الأشرف، 2007، صفحة 78). فالتفرد بالشخصية الجزائرية عن الهيمنة الفرنسية وربطها بالجانب الوطني الثقافي، شكل هدفا رئيسا لمختلف التشكيلات السياسية ما عدا الاندماجية التي لم تكن قد انفصلت بعد عن الاطار الاستعماري وقتها، وهذا ما عبرت عنه جمعية العلماء المسلمين وجعلته هدفا رئيسا لها، حيث أكد الشيخ عبد الحميد ابن باديس أنَّ الجزائر لا يمكن أن تمتزج بفرنسا وسكانها لا يمكنوا أن يندمجوا مع الفرنسيين، كتب يقول: "إننا فتننا في صحف التاريخ وفي الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة، كما تكونت ووجدت أمة الدنيا كلها. ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلال الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة وعوايدها وأخلاقها، بما فيها من حسنٍ وقبيح، شأن كل أمة في الدنيا. ثم إنَّ هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، لديها إقليمها المحدد المتمثل في الجزائر بحدودها الحالية (الشهاب، أبريل 1936)".

كما عزز انتشار نجم شمال افريقيا نصيب ودور الإسلام في الأيديولوجية الوطنية، ولقد برز البعد الإسلامي في رفض التجنيس، فيما بين 1865 إلى 1934، لم يتجنس سوى 25.000 شخص (André Julien, 1964, p. 11)، أي من أصل 6 ملايين جزائري في الثلاثينات، أي أقل من 0.5% فالتجنس كان يُنظر إليه من قبل الأغلبية من الجزائريين كخيانة للهوية الوطنية والدينية، خاصة في ظل تصاعد الوعي السياسي منذ مطلع القرن العشرين، باعتبار ذلك رفض جماعي لنظام يطلب من الجزائري أن يتخلى عن ذاته ليُعترف به.

وهذا ما كرسه بيان 10 فيفري 1943 الذي طالب بالاعتراف الرسمي بالشخصية الجزائرية، ثم جاءت مجازر الثامن ماي 1945 التي فجرت الوعي الوطني، والتي أكدت أنَّ الاستعمار لا يمكن إصلاحه بل اقتلعه. في هذا الصدد يذكر كاتب ياسين الذي كان تلميذا في ثانوية سطيف سنة 1945 مسار تطرفه السياسي، قائلا: "في عام 1945 واجهت إنسانيتي ولأول مرة أبشع المشاهد، كنت في العشرين من عمري، الصدمة التي شعرت

بها أمام المجزرة الوحشية، التي أودت بحياة عدة آلاف من المسلمين لم أنساها أبداً، هناك ترسخت وطنيتي (Pierre Vermeren, 2015, p. 17). كذلك ألبرت كامو (Albert Camus) صرح وقتها: "لابد من تطبيق مبادئ الديمقراطية التي نطالب بها لأنفسنا، وأنَّ الشعب العربي أي الجزائري موجود وليس أدنى منّا شأنًا، إلا بسبب الظروف التي يعيش فيها، وأخيراً قال: "يجب إعادة فتح الجزائر مرة ثانية، أي احتلال الأرض يجب أن يتبعه احتلال الأنفس. كلاهما عبرا عن الصدمة كلحظة لولادة الوعي السياسي؛ الأول هو صوت المستعمر والثاني صوت المستعمر، حيث أدرك الأول أنَّ الإنسانية مع المستعمر هي وهم، وأنَّ الطريق الوحيد لاستعادة الكرامة هو النضال من أجل الهوية الوطنية، أما الثاني يكشف عن التناقض بين قيم الجمهورية الفرنسية والممارسات القمعية، ودعوته إلى إصلاحات عميقة في البنية الاجتماعية والثقافية، لا مجرد السيطرة العسكرية، فرويته انحصرت في منظور إصلاحي لا يتجاوز الإطار الاستعماري تدعو إلى أنسنه قبل فوات الأوان، يخشى تفكك الاستعمار.

كانت مجازر 1945 المختبر الدموي الذي تشكل الكيان الوطني الجزائري، شهادة كاتب ياسين تصف هذه الولادة من الداخل، كفعل واعٍ ومقصود نابع من الصدمة والرفض. وشهادة ألبير كامو، من الخارج، تؤكد وجود هذا الكيان وتشخص أسباب استحالة اندماجها في المشروع الاستعماري. لذلك، فإن العلاقة هي أن هذه المجازر لم تكن مجرد دافع، بل كانت هي الفعل الخلاق الذي حوّل الجزائريين من مجموعة سكانية مُستعمَرة إلى شعب يمتلك وعياً بكيانه، وذاكرة مشتركة، ومشروعاً سياسياً واضحاً: اقتلاع الاستعمار ولحظة حكمت على مستقبل فرنسا في الجزائر بالقطيعة، وضرورة إثبات هذا الكيان في دولة مستقلة. في وقت أكد الساسة الاستعماريون على " أنَّ الجزائر فرنسية". حيث استنجدوا بجول رومان (Jules Romains) ليحاول أن يُوجد لهذا الشعار تبريراً تاريخياً، كتب في صحيفة "الاورور" عدة مقالات ذات صبغة عرقية صارخة تهدف إلى منح المستعمرين الفرنسيين حق ملكية الجزائر، زاعماً بأنَّ الغزو الفرنسي للجزائر لم يكن إلا بداية لحملة الاستعادة، هذه التي هي مشروعة تماماً مثلما كانت مشروعة " حملة الاستعادة" (Reconquista) التي شنها الأسبان على العرب في أواخر العصور الوسطى (فيكس، د ت، صفحة 05). والظاهر أنه تناسى أنَّ الجزائريون لم يطالبوا باسترداد أرض أوروبية، بل باستعادة أرضهم وهويتهم التي سُلبت منهم.

وهذا أيضاً ما أكدته الثورة الجزائرية التي جاءت كمشروع ليس فقط لتحرير الأرض بل لإعادة بناء الانسان الجزائري وكيانه الوطني، وهذا ما ترجمه نداء الفاتح من نوفمبر 1954، وما كرسه وثيقة الصومام 20 أوت 1956 وما تجسد فعلياً من خلال تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1959، وما أسفرت عنه اتفاقيات

ايفيان في مارس 1962 التي أجبرت فرنسا على حق الجزائريين في تقرير مصيرهم والاعتراف بالشخصية الجزائرية. أي الدولة التي احتلتها عسكرياً. وهذا ما عبر عنه العربي بن مهيدي في جريدة المجاهد سنة 1956 " إنَّ الأمة الجزائرية، بقيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، ستواصل نضالها المنتصر نحو الاستقلال الوطني، وستقضي نهائياً على الاستعمار الرجعي، محققة انتصاراً لقيم الحرية الإنسانية " (جريدة المجاهد، 1 جويلية 1956، صفحة 27).

وعقب الاستفتاء المقرر في 3 جويلية 1962، تمَّ الاعتراف الدولي بالدولة الجزائرية، واعتراف الدولة الفرنسية بنظيرتها الجزائرية على النحو التالي: "بموجب الاستفتاء في 8 جويلية 1961 اعترف الشعب الفرنسي للشعب الجزائري بحق اختيار مصيره السياسي بالنسبة للجمهورية الفرنسية، وبموجب الاستفتاء في 8 أبريل 1962، وافق الشعب الفرنسي على التصريحات الحكومية الصادرة في 19 مارس 1962، والتي تنص على الحالة التي تختار فيها الشعوب الجزائرية بعد استشارتها وفقاً لقانون 14 جانفي 1962، أنَّ تشكل الجزائر دولة مستقلة عن فرنسا، ومن خلال اقتراح تقرير المصير في 1 جويلية 1962، عبر الشعب الجزائري عن اختياره لاستقلال الجزائر مع التعاون مع فرنسا (Journal Officiel de l'Algérie, N°1, 6 Juillet 1962). وبناء عليه فإن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت الآن قائمة على الشروط المحددة في التصريحات الحكومية الصادرة في 19 مارس 1962، ويعلن رئيس الجمهورية، أنَّ فرنسا تعترف رسمياً وبكل وقار باستقلال الجزائر (Journal Officiel de la République Française, Mercredi 4 Juillet 1962, Signé par Charles De Gaulle, N°156, 3 Juillet 1962, p. 6483). شكل ذلك محطة مفصلية في تفكيك البنية الاستعمارية وإعادة تشكيل الكيان الجزائري، كفاعل سيادي بحيث لم ينظر للجزائر كمجال تابع، بل كشعب يملك إرادة سياسية مستقلة، فهذا الاعتراف الذي تمَّ عبر آليات استفتائية (1961-1962) لا يقرأ فقط كإجراء دبلوماسي بل كتحويل في الخطاب الرسمي الكولونيالي من الإنكار إلى الإقرار على لسان شارل ديغول (Charles de Gaulle)، ومن الهيمنة إلى الشراكة. فالعبارة الأخيرة تحمل دلالة رمزية إذ تشير إلى الاعتراف بالكرامة الوطنية الجزائرية، بعد قرن وثلاثة عقود من الهيمنة الاستعمارية، كما أنَّ شرط التعاون مع فرنسا يظهر النضج السياسي والدبلوماسي للمفاوض الجزائري والقيادة الجزائرية، التي استطاعت تحويل العلاقة بين الهيمنة الاستعمارية إلى الشراكة النديّة.

وبالتالي، فإنَّ هذا الاعتراف الرسمي يعد لحظة ولادة سياسية يتقاطع مع أطروحات فرانز فانون حول "الولادة من رحم المقاومة" حيث لا يتحقق الاستقلال والاعتراف بالسيادة فقط عبر الانفصال الجغرافي بل عبر تشكيل الوعي والهوية بالاستعمار ليس آلة

مفكرة، ليس جسما مزود بعقل، وإنما هو عنف هائج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى (فرانز فانون، 2015، صفحة 59). وبذلك يكون ديفول قد اعترف بأثر رجعي بالدولة الجزائرية قبل الإعلان عن نتائج الاستفتاء التي قال عنها ذات يوم، لم تكن للجزائر دولة على أية صورة (بوقفة، 2003، صفحة 139).

5- الجزائر بعد الاستعمار: رهانات استعادة الكيان الجزائري وتأسيس الوعي

الوطني:

إنّ الاستعمار كمنظومة فكرية وثقافية تتجاوز السيطرة العسكرية، واختراق الوعي الجمعي حتى بعد زوال الاحتلال المباشر وهذا ما عبر عنه مالك بن نبي: "والحق أننا لم ندرس بعد الاستعمار دراسة علمية، كما درّسنا هو، حتى أصبح يتصرف في بعض مواقفنا الوطنية، وحتى الدينية، من حيث نشعر أو لا نشعر". (مالك بن نبي، 1982، صفحة 155) ومن هذا المنطلق، جاء ميثاق طرابلس 1962 ودستور 1963 كمحطتين تأسيسيتين في مسار تفكيك آثار الاستعمار غير المرئية، من خلال استعادة الكيان الجزائري على أسس سيادية وتاريخية مستقلة. فقد عبّر عن وعي فلسفي عميق بأن التحرر لا يُختزل في إنهاء الاحتلال العسكري، بل يقتضي تحريراً للوعي الجمعي من البنية الذهنية التي خلّفها الاستعمار. إذ أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة محطة تأسيسية في تشكل الكيان الجزائري بعد الاستقلال، وتفكيك الإرث الاستعماري، فقد أعاد تعريف المواطن الجزائري. تربعت ديباجته على ثلث الوثيقة تناولت الجانب التاريخي والمبادئ الأساسية لبرنامج طرابلس، الذي اعتبر إنارة لرسم الخطوط العريضة لسياسة الدولة الجزائرية (بوقفة، 2003، صفحة 166)، فلقد أكد أنّ الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ووحدة لا تتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي والافريقي (بوقفة، 2003، صفحة 167)، كما ألغى المؤسسات الكولونيالية في الجزائر المستقلة، وأكد أنه يسعى للقضاء على روااسب الاستعمار.

6- التحرر الثقافي والرمزي في مرحلة ما بعد الاستعمار: إعادة تشكل الهوية

الوطنية الجزائرية بعد 1962:

تجسد ذلك في دعم الإنتاج الثقافي الوطني بالخصوص في مجال كتابة التاريخ الوطني؛ ذلك أنّ الكثير من الأقلام الفرنسية عمدت إلى التلاعب السردى في تشويه التاريخ والتقليل من شأن الكثير من الأحداث التاريخية التي عرفتها الجزائر، بل وانكارها وربطها بمصير الوجود الاستعماري. "فمجازر الثامن ماي 1945 في منطقة قسنطينة، قد وجد لها تفسير مفاده أنها وقعت في نواحي مضطربة منذ القدم، أمّا فيما يخص اندلاع ثورة التحرير في الفاتح من نوفمبر 1954 في كامل التراب الوطني، حتى وإن انطلقت شراراتها الأولى من منطقة الأوراس، فوجد لوتورنو (René Létourneau) يرسم لها صفات الرجل

الأوراسي الذي يتسم منذ القدم بكونه عدو النظام، ومستعداً للمشاركة في كل تمرد... (الساحلي، 2002، صفحة 47) وذلك في محاولة لتبرير العنف الاستعماري على أنه رد فعل طبيعي وليس جريمة منتهجة، ومحاولات لإفراغ الثورة من بعدها الوطني وتحويلها إلى تمرد قبلي أو جغرافي، بهدف نزع الشرعية عنها، وتحويلها إلى ظواهر محلية. ومن ذلك أيضاً اللجوء إلى "الحتمية العرقية" بشأن سكان بلاد المغارب، بهدف نفي مصيرهم التاريخي، وتكريس شكل أولي من التمييز العنصري في صورة نظريات وهمية. وقد شكّلت هذه النظريات، في مرحلة معينة من تاريخ بلاد المغارب، تعبيراً عن تشاؤم سياسي انتاب أصحابها حين رأوا صعود القوى الوطنية التي نهضت للقضاء على النظام الاستعماري (الساحلي، 2002، صفحة 52). يذكر "ليون فيكس" أنّ مؤلف صدر بتوجيه "روجيه ليونارد" (Roger Léonard) حاكم الجزائر العام (1951-1955)، سمي بـ "الجزائر المعاصرة"، وضع تمجيذا للاستعمار الفرنسي، وهو يشيد بذكر الموانئ والمرافئ والسدود الضخمة وأقنية الري والمزارع الحديثة، والمدارس، والمستشفيات، وبكلمة مختصرة: لمختلف المشروعات التي حققها الاستعمار، لكن ثمة سؤال لا بد من أن يطرحه الانسان، من الذي يستفيد من هذه المشروعات؟ ومن يملك هذه المزارع البديعة، التي تتمتع بأحدث الآلات والتي تبرز من بين الكروم والبساتين في جميع سهول الجزائر الخصبة الغنية؟ من يملك 190.000 هكتار من الأراضي المروية تلك التي تمجدها الدوائر الرسمية أعظم تمجيد؟ إنها ملك للمستعمرين ذواتهم (فيكس، د ت، الصفحات 14-15). فالأسئلة التي يطرحها "ليون فيكس" يفكك بها الخطاب الاستعماري من جذوره: من يملك؟ من يستفيد؟ من يقص؟ هذه الأسئلة تُعيدنا إلى جوهر تفكيك الاستعمار، ومن نص تمجيدي إلى وثيقة إدانة للاستعمار.

ومن أولى الكتابات التاريخية الجزائرية نذكر:

أ- ليل الاستعمار لفرحات عباس (La Nuit Coloniale): نشر بعد التوقيع على وقف إطلاق النار 1962، حاول فيه تفكيك خرافة الجزائر فرنسية (أبو القاسم. سعد الله، 2009، صفحة 626)، من وجهة نظر انسان مستعمر (عباس، 2005، صفحة 2)، ظل مرتبطاً بأصوله، مثقف ووطني عاش مراحل التحول من الإصلاحية إلى المطالبة الصريحة بالاستقلال، يعكس تطور فكر المناضل "فرحات عباس"، الذي كان في البداية يؤمن بالإصلاح والاندماج، لكنه وصل إلى قناعة بأن الاستعمار لا يمكن إصلاحه بل يجب مقاومته، في استحالة للتعايش مع الاستعمار. وقد نوّه "فرحات عباس" بفضل الثورة الجزائرية على المستعمرات الأخرى لأنها تحملت العبء الأكبر من التضحيات لتحطيم التنين الاستعماري، ولا سيما المغرب وتونس، ولولا الثورة الجزائرية لما تلفظ مسؤول فرنسي بكلمة استقلال (أبو القاسم. سعد الله، 2009، صفحة 626). إذ يقدم شهادة

مؤلمة وعميقة عن أثر الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ليس فقط بوصفه احتلالاً سياسياً، بل كعملية ممنهجة لاقتلاع الهوية وتغيير البنية السكانية، " لقد أخفق الاستعمار في استبدال الشعب الجزائري وتوطين الأوروبيين بدله، وأحبط إصرار الشعب الجزائري العنيد على البقاء فوق أرض أجداده كل مساعي الاستعمار الرامية إلى توطين ملايين الأوروبيين. غير أن الاستعمار قلب أوضاع حياتنا رأساً على عقب، ودفع بها إلى الهاوية ومزقنا شر تمزيق، وإنها لمعجزة أننا لم نلق مصير الهنود الحمر (عباس، 2005، الصفحات 10-11). " فهو لا يكتفي بوصف الواقع، بل يُعيد تشكيله ضمن خطاب ما بعد الكولونيالية، يُدين الاستعمار ويؤمن صمود الكيان الجزائري، ويُمهد لفهم أعمق لعملية تصفية الاستعمار بوصفها استعادة للوجود، لا مجرد استقلال سياسي. كما قدّم "فرحات عباس" تحليلاً معمّفاً في شكل شهادة سياسية وفكرية تُدين الاستعمار بوصفه مشروعاً يقوم على الإنكار والتزييف، وذلك في إطار المشروع الاستيطاني الهادف إلى تجريد الجزائريين من هويتهم. وقد سعى هذا الخطاب إلى تبرير الغزو وتفنيد المزاعم الاستعمارية القائلة بـ "أرض بلا شعب"، من خلال إعادة الاعتبار للوجود التاريخي والسيادي للشعب الجزائري، وتأكيد استمرارية كيانه الوطني وهويته الحضارية في وجه محاولات الطمس والإقصاء. وفي هذا السياق يقول " إنَّ الاستعمار ينكر وجود الدولة الجزائرية في 1830، رغم أنَّ هذه الدولة أنجدت فرنسا مراراً، وينسى أو يتناسى أنَّ الدولة الفرنسية كان من الأجدى لها أن تقتل غريمها، بدلاً من أن تعترف له بالجميل. إنَّه ينكر أنَّ الشعب الجزائري وجد في التاريخ، وأنَّ قادة الحملة الفرنسية في الجزائر كلهم اعترفوا أنهم وجدوا شعباً قويا شجاعاً يدافع ببسالة عن كل شبر من أرضه وعن سلامة إرثه العربي الإسلامي، إنَّه ينكر أنَّ جناراته وكتابه وأصحاب القانون، وملأ الأراض، والأوليغارشية المالية، فكروا كلهم في إبادتنا وإبعادنا إلى أقاصي الصحراء، لكي يستولوا على أراضينا وكلهم تصميم وعزم على خلق "إقليم فرنسي" حيث يصبح العرب غرباء في ديارهم (عباس، 2005، الصفحات 15-16). " كما أكد أنَّ الاستعمار الفرنسي يُشكّل منظومة متكاملة من الإقصاء والتمييز، لم تقتصر على الغزو العسكري، بل امتدت إلى البنية القانونية والاجتماعية التي كرّست التمييز العنصري.

ويأتي هذا الطرح في إطار مساءلة للاستعمار من زاوية أخلاقية وقانونية، تُدين الجرائم التي ارتكبت باسم "التمدين"، وتُطالب بإعادة الاعتبار للكرامة الجزائرية التي انتُهكت تحت غطاء التشريع الاستعماري، إذ يقول: " إنَّه ينكر أنَّه قذف بهم لقمة سائغة مكتوفي الأيدي في مجاهل الفقر والجهل والاستغلال من قبل الدخلاء الأوروبيين، وأخطر من ذلك، جعلهم عرضة لاحتقارهم وكرهيتهم. إنَّه ينكر أنَّه سنَّ قوانين استثنائية جائزة ترمي إلى حماية وتعزيز امتيازات وعنصرية هؤلاء الأوروبيين، ضارباً عرض الحائط

حقوق الانسان واحترام الذات الإنسانية" (عباس، 2005، صفحة 16). حيث يكشف عن التناقض الأخلاقي والسياسي في المشروع الكولونيالي الفرنسي في الجزائر الذي يعكس الدمج القسري للجزائر في الجمهورية الفرنسية، حيث يقول: "الجزائر الفرنسية" أن هذه العبارة وحدها شتمة بالمنطق السليم عشرة ملايين جزائري يعيشون في الدرك الأسفل من مجتمع يدّعي الحداثة والتّمدن، و800 ألف أوروبي جاؤوا من كل حذب وصوب، واستأثروا بالمناصب، وتقلّدوا زمام الحكم واغتصبوا ثروات بلد لم يتخل عن عروبتة، هذه هي الصورة الصحيحة والحقيقية لما يسمونه "بالجزائر فرنسية" (عباس، 2005، صفحة 19).

وعليه، فالكتاب ليس مجرد احتجاج سياسي، بل مشروع فكري مُقاوم في مواجهة المزايم الفرنسية التي تنكر وجود الأمة الجزائرية. ففكرات عباس، بخلفيته القانونية والفكرية، يُقدّم الشعب الجزائري بوصفه ذاتاً واعية ومثقفة، تطالب بحقوقها بلغة القانون والتاريخ، بما يُعيد الاعتبار للجزائريين الذين صوّروا في الخطاب الكولونيالي كغير مؤهلين للحكم. إنه إثبات أن الشعب الجزائري ليس فقط مقاوماً بالسلاح، بل صاحب فكر وشرعية سياسية. ويتجلى ذلك بوضوح في قوله: "ضم فرنسا لبلدنا لم يقتصر على تخريب الدولة الجزائرية، أو القضاء على عرش أو نفي ملك، إنّه استأصل حضارة عريقة في القدم، وفكك مجتمعاً له نظام محكم القواعد، وحكم نظام حياتها، ووقف حجر عثرة في طريق تطوره الطبيعي" (عباس، 2005، صفحة 39). لقد جاء الكتاب في فترة تطلبت ضرورة تأطير الاستقلال فكرياً، وتقديم مرجعية أخلاقية وسياسية للدولة الجزائرية المستقلة.

ب- تاريخ الجزائر العام لعبد الرحمان الجيلالي: نشر عام 1965 في جزئين والذي يعد من أوائل الكتابات التاريخية قدمت سرداً متكاملًا لتاريخ الجزائر بلغة عربية سهلة وبأسلوب موسوعي شامل، والذي عدّ كمصدر تعليمي في المدارس والثانويات. تناول في مقدمة الكتاب الهدف من إصداره يقول: "منذ فجر التاريخ... واسهبت مشبعاً البحث في العصور الإسلامية اسهابا يحمل الشباب المسلم الجزائري على احترام بلاده وتمجيد تاريخه اللامع العظيم والثقة بمستقبله الزاهر النير، مع نفخ روح القومية فيه، واعداده لوصل حاضره بماضيه، حتى تتكامل فيه أركان الحياة الأربعة: المحافظة على شخصيته وميزته، وتقديس أسلافه الأمجاد، والتمسك بدينه والعمل على الإشادة بوطنه" (الجيلالي، 1965، صفحة 09). ما يكشف بوضوح عن البُعد التربوي والنهضوي الذي يتجاوز مجرد التأريخ، ليصبح مشروعاً فكرياً يهدف إلى إعادة بناء الوعي الوطني الجزائري. يقول في هذا الصدد: "أعتقد أنني بذلك خلصت تاريخنا الماجد من أن يبقى مكتوباً عرضاً ضمن تاريخ

الأمم والشعوب والأقطار المستعمرة، أو أن يكون كفصل ملحق بكتاب مبعثر مشوه العرض (الجيلالي، 1965، صفحة 09)"

يتناول الجزء الأول من "كتاب تاريخ الجزائر العام" تطور الجزائر عبر العصور، بدءاً من الجغرافيا والوجود البشري قبل التاريخ، مروراً بالبربر والدول الفينيقية والرومانية، وصولاً إلى الفتوحات الإسلامية وتأسيس الدول المحلية. يحرص المؤلف على تقديم جداول تاريخية دقيقة، وتراجع لأعلام الجزائر، وتحليلات لأثر كل دولة على الهوية الوطنية. كما يخصص فصلاً لـ"آفة الدولة" في كل مرحلة، مما يعكس اهتمامه بتشخيص مواطن الضعف والانحيار السياسي والاجتماعي. ويلاحظ تكرار عبارة "عن مشاعر الجزائر"، مما يوحي بمحاولة المؤلف ربط الأحداث التاريخية بالوجدان الوطني، في مقاربة تجمع بين السرد والتحليل الرمزي. كما يُدرج آراء المؤرخين وحكمهم، مما يفتح المجال لنقاش نقدي حول الروايات التاريخية المتداولة. أما الجزء الثاني فيتناول مراحل مفصلية من تاريخ الجزائر، حيث يسلط الضوء على تعدد الكيانات السياسية التي نشأت في البلاد منذ العهد الإسلامي المبكر. ويعتمد المؤلف في عرضه على تقسيم منهجي يشمل تراجم لملوك كل دولة، وجدولاً زمنياً يوضح تسلسل الأحداث، مما يمنح القارئ رؤية دقيقة لتطور السلطة والهوية في الجزائر. كما يخصص فصلاً لـ"من مشاهير الجزائر"، في محاولة لتوثيق الشخصيات المؤثرة في مختلف الحقب. ويختتم الجزء بالجزائر العثمانية والحديثة، في استمرارية سردية تربط الماضي الوسيط بالتحويلات الحديثة، مما يعكس حرص المؤلف على إبراز التراكم التاريخي الذي شكّل الشخصية الجزائرية عبر العصور.

ت-الجزائر في مرآة التاريخ لعبد الله شريط ومبارك الميلي: صدر عام 1965، جاء الكتاب لسد الفراغ في الدراسات التاريخية، في سياق مشروع وطني يهدف إلى إعادة كتابة تاريخ الجزائر بعد الاستقلال بأقلام وأفكار جزائرية، ولمواجهة التدليس الذي تميزت به الدراسات التاريخية بأقلام فرنسية، ورد في تقديمه "أننا حاولنا أن نبرز شخصية الجزائر، ونسجل وحدة خطوطها وملامحها سواء في تاريخها القديم أو الحديث" (شريط، 1965، صفحة 01). يتناول الكتاب المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر عبر ستة أقسام رئيسية، تبدأ بمرحلة الجزائر القديمة وما شهدته من غزوات رومانية وبيزنطية ووندالية، حيث برزت مقاومة الشعب الجزائري من خلال قادة أمثال ماسينيسا ويوغرطة في الدفاع عن استقلال الوطن. تليها مرحلة الحكم المركزي الإسلامي التي شكلت امتداداً للتحرك الفكري والعقائدي، وأسست لبروز شخصية حضارية بناءة. ثم مرحلة الحكم المركزي في ظل المشرق التي أمدّت الجزائر بروح ولاء فعال للدولة المركزية مع حفاظها على ملامحها الخاصة. أما مرحلة الانحطاط فقد تميزت بتفكك الوحدة المغاربية وظهور دويلات متنازعة، الأمر الذي مهد الطريق للوجود العثماني. وفي المرحلة العثمانية توحدت الجزائر

داخلياً وتمكنت من صدّ الغزو الأوروبي، لكنها عرفت في المقابل ركوداً ثقافياً وهيمنة طبقة عسكرية منفصلة عن الشعب. ومع مرحلة الاحتلال الفرنسي انطلقت المقاومة الوطنية، حيث واجه الجزائريون قوة فرنسا العسكرية في القرن التاسع عشر، فبرزت وحدة الشعب وخصاله النضالية، قبل أن تتحول المقاومة المسلحة إلى نضال سياسي عقب الحرب العالمية الأولى، لتتوج بثورة نوفمبر 1954 التي قادت إلى الاستقلال الوطني (شريط. عبد الله، الميلي مبارك، 1965، الصفحات 06-07). وعليه، فإن تقسيم التاريخ إلى مراحل تنتهي بالثورة والاستقلال يعكس عملية تفكيك الاستعمار على المستوى الرمزي والفكري، حيث يتم إلغاء السردية الاستعمارية الفرنسية التي كانت تقدم الجزائر ك"أرض بلا تاريخ"، واستبدالها بسردية وطنية تُبرز الاستمرارية التاريخية للشعب الجزائري وقدرته على الحفاظ على ذاته.

7- السينما الجزائرية في العقد الأول للاستقلال: توثيق بصري للهوية

والمقاومة:

ظهرت في السنوات الأولى لاستقلال الجزائر أفلام سنيمايئة لإعادة بناء الكيان الجزائري وتعزيز الذاكرة الجماعية، بالتركيز على الثورة المسلحة، وبطلها الرئيسي "المجاهد"، ومن سنة 1962 إلى 1971 أنتجت السينما الجزائرية، أفلاماً عديدة منها الطويلة والمتوسطة والقصيرة، وصل عددها أربع وأربعين إنتاجاً سينمائياً وجميع هذه الأفلام تدور حول موضوع واحد وهو حرب التحرير (ساكر، 2012، صفحة 52).

فيلم معركة الجزائر من اخراج "جيلو بونتكورفو" (Gillo Pontecorvo)، يروي أحداث وقعت في خمسينات القرن 20 في العاصمة 1957 في إعادة لبناء الأحداث والتي أترث على الرأي العام العالمي أثناء الثورة التحريرية، ويتميز الفيلم بتطرقه لكفاح المرأة والأطفال، هذا التمثيل يعكس أن الثورة لم تكن نخبوية أو عسكرية فقط، بل جماهيرية، تشمل كل فئات المجتمع. وتتمثل محاوره في إلقاء القبض على "العربي بن مهيدي" واستشهاد "علي لابوانت" و"حسيبة بن بوعلي" و"عمر الصغير" وحصار القصبة واضراب الثمانية أيام والانفجارات التي قام بها المجاهدين، في إطار نقل الثورة من الريف إلى المدينة وأساليب التعذيب من قبل فرق المظليين. تم تصويره في القصبة باعتبارها شاهد على سنوات الثورة التحريرية، فالقصبة ليست مجرد موقع تصوير، بل هي شخصية بحد ذاتها: متاهة مقاومة، مأوى للثوار، ومراً للكيان الجزائري.

ما يثير الاهتمام في الفيلم هو تصوير التضامن الكبير الذي يجمع بين سكان القصبة، بكل فئاتها، فكل يستجيب لقرارات جبهة التحرير الوطني، فالفيلم يعبر عن وعي عميق بجماليات المقاومة وتمثيلها السينمائي، وهو ليس مجرد إعادة سرد لأحداث 1957، بل هو بناء رمزي وسياسي يعيد تشكيل الذاكرة الجماعية ويمنحها صوتاً بصرياً

صارحًا. قدّم المخرج الإيطالي فيلمه بعد أن أنهى تصويره بالعبارة التالية: "...إنّه فيلم يصور ميلاد أمة، إنّهُ بمثابة نهر باطني يخترق السطح ليجد النور، إنّهُ صورة تعكس مقاومة ملايين الأشخاص الذين يعتبرون أنّ كل الوسائل مباحة لتحقيق الحرية على حد تعبير فرانز فانون (حورية، 2013، صفحة 164)."

أما فيلم "الأفيون والعصا" سنة 1970 لمخرجه "أحمد راشدي" عن رواية لمولود معمري التي كتبها عام 1958، ولم ينتهِ منها إلّا بعد الاستقلال (ساكر، 2012، صفحة 114). ركّز فيه على شجاعة المجاهد ورفضه للاستعمار وتمسكهم بتعاليم الدين الإسلامي. حقق الفيلم نجاحا جماهيريا حظي بما يزيد عن مليون شخص في وقت قصير (ساكر، 2012، صفحة 121). إضافة إلى أفلام دورية نحو الشرق 1971 وريح الأوراس 1966 وبني هندل 1976، حسن تيرو 1968، سنوات الجمر 1972 (ساكر، 2012، الصفحات 178-179).

فلم تكن السينما مجرد توثيق، بل ممارسة رمزية لإعادة تشكيل الكيان الجزائري، عبر استحضار الذاكرة، وتحريرها من التشويه الاستعماري، ومنحها صوتاً بصرياً يعيد تعريف الأمة الجزائرية.

8- التحرر النفسي الرمزي في مرحلة ما بعد الاستقلال:

مع فجر الاستقلال غيرت البرامج الدراسية في المدارس الجزائرية من صورة الجزائري الخاضع للاستعمار إلى صانع التاريخ، من خلال دورس الثورة والمقاومة وتمجيد الطفل المُجاهد والمرأة المجاهدة. كما سارعت الجزائر المستقلة إلى تحويل الفضاء العام إلى فضاء وطني جزائري بما يعزز الكيان الجزائري ومن ذلك:

أ-إزالة الرموز الاستعمارية (Décolonisation Symbolique): حيث كانت جل الفضاءات العمومية توجد بها نصب تذكارية تحمل أسماء القادة والجنيرالات الفرنسيين، ومنظرو الاستعمار، وتقضي الشخصيات الجزائرية التي تمثل الكيان الجزائري، فهي لم تكن مجرد أدوات للذاكرة أو عناصر معمارية أو فنية، بل أدوات أيديولوجية وتشكيل للتاريخ وفقا لمواقعها الجغرافية، وسياقاتها السياسية، فالكثير منها نصب لمحو جزء من ذاكرة الجزائر يجعلها أداة لتغذية الخطاب السياسي الكولونيالي، ففي إحدى حفلات التدشين التي ألقاها "جاك لويس دومينيل" (Jacques-Louis Dumesnil) وزير الحرية 4 ماي 1930، بالجزائر باسم الحكومة العامة، بمناسبة مئوية احتلال فرنسا للجزائر، خلال تدشين تمثال النائب "روني فيفياني" (René Viviani)، حيث برز الطابع السياسي الاستعماري: "... وفي هذه اللحظة حيث تستقبل الجزائر في ذروة حضارة خلاقة، فرنسا في دارها، كما تستقبل الابنة أمها (Claire Garcia, 2018)."

في محاولة فرنسا فرض سرديتها ورموزها الاستعمارية على كامل الإقليم الجزائري، فندشين

تمثال "جان دارك" (Jeanne D'Arc) جاء في فترة عرفت التوترات بين الفرنسيين والجزائريين على أشدها سنة 1951، " فالخطب التي أقيمت خلال التدشين جاءت لخدمة الغرض السياسي بشكل واضح، خصوصا خطاب رئيس بلدية الجزائر الذي وصف "جان دارك" بأنها " التجسيد الأنثى للفضائل الفرنسية". وأن الهدف كان جليا توحيد المرجعيات البصرية وجعل هذه الأيقونة قابلة للتوظيف الرمزي من دارنكارك إلى تمارست، وفقا للتعبير الشائع آنذاك (Claire Garcia, 2018). ومن هنا تفهم أسباب إزالة هذه النصب التذكارية في الفضاءات العمومية بعد استرجاع السيادة الوطنية، إذ لم تتوفر في هذه النصب جميع المعايير التي تجعلها قادرة على أداء وظيفتها التذكارية، فتحوّلت إلى أدوات أيديولوجية، تخدم خطاباً كولونياً كونها تمثل الهيمنة الاستعمارية على الكيان الجزائري. وبعد الاستقلال تنوعت مصائر هذه الرموز الاستعمارية، إما بالترحيل إلى فرنسا أو التدمير كرفض رمزي للهيمنة، فيما جرى إخفاء جزء منها وإعادة تفسيرها، كما في حالة تغليف بالخرسانة (Monument aux Mort) بالجزائر العاصمة، الذي أقيم تكريماً لقتلى الحرب العالمية الأولى 1914-1918 والذي حل محله (Mémorial de la libération) سنة 1978 يرمز إلى تحرير الجزائر، من طرف النحات "محمد اسياخم"، وأبدع تمثالا ليدين ترحران من قيودها. يجمع رمزين من جهة رمز الإصلاح الزراعي ورمز تولي الجزائريين مسؤولية مستقبلهم بأيديهم (Claire Garcia, 2018). كما تم إزالة تمثال لا فيجري سنة 1962 بمنطقة بولوغين وتغيير المكان الذي كان يعرف اسم لا فيجري إلى المحمدية تكريماً للنبي محمد عليه الصلاة والسلام، وكذلك تمثال بيجو سنة 1968 حيث دشن مكانه تمثال الأمير عبد القادر... وكذلك تحويل أسماء المدن التي تم فرنستها وإعادة تسميتها (Rebaptisation) بما يعكس الهوية والكيان الجزائري. بما في ذلك الشوارع مثل شارع جيل فيري أصبح يسمى شارع العربي بن مهيدي وساحة بيجو أصبحت تعرف بساحة الشهداء. وهذا ما يجسد تحول الخطاب الذي كانت تحمله هذه النصب التذكارية وإعادة كتابة التاريخ سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي، إذ تؤكد هذه الممارسات أن وظيفة هذه النصب تجاوزت البعد التذكاري، باعتبارها تجسيدا لرؤية معينة للتاريخ، وأداة أيديولوجية في نفس الوقت (Claire Garcia, 2018). فتفكيكها هو جزء من كتابة مضادة للتاريخ، يُعيد الاعتبار للهوية الجزائرية ويُقاوم محو الذاكرة، لا بوصفه عملاً انتقامياً، بل خطوة ضرورية لاستعادة الكيان الجزائري وتحرير الفضاء العام من الهيمنة الرمزية، في سياق إعادة إنتاج السلطة الكولونiale. وهذا ما يفتح آفاقاً أوسع للدراسات حول العلاقة بين الذاكرة المادية والاستعمار في الجزائر.

ب- بناء المعالم الوطنية: تُعد الهوية والشعور بالانتماء من القضايا الأساسية في العمارة والتخطيط الحضري، لا سيما في المدن والمناطق ذات الخلفية التاريخية

(11 p. 2015, Parsaee Mojtaba). ومن ذلك تشييد مقام الشهيد سنة 1982 في مكان يحمل رمزية تاريخية، حيث تتداخل الطبيعة والتاريخ والمقاومة. ويشهد هذا الموقع على انتصارات الجزائريين في منطقة " المَدِينَة " أو " بلكور " خلال الحقبة الاستعمارية بقلب العاصمة الجزائرية، كما يُعدّ شاهداً على معاناة السكان التي سبّبتها القوى الاستعمارية. فيما يلي بعض الحقائق التاريخية الرمزية إذ سُمّيت منطقة المدينة نسبةً إلى الإخوة الشهداء مدني السعيد، مدني الحاج عبد القادر، ومدني عثمان. وكانت المدينة في السابق حصناً عسكرياً يحمي الشعب الجزائري من الحملات الإسبانية عام 1541 بقيادة "شارلكان"، وقد ساهم في تدمير الأسطول الإسباني أثناء نزوله في ما يُعرف اليوم بحديقة الحامة. كما استضافت منطقة المدينة، في دار الدريش، اجتماعاً تاريخياً في 17 جوان 1954 بقيادة الشهيد مصطفى بن بولعيد، بمرافقة واحد وعشرين شهيداً آخر، وقد مثّلت توصياتهم التصور الأول والتخطيط لثورة نوفمبر 1954.

وشهدت "المدينة" مظاهرات تاريخية في 11 ديسمبر 1960، في الموقع الذي بُني فيه مقام الشهيد، عبّر فيها الجزائريون عن رفضهم للمستعمر الفرنسي، وأكدوا عزمهم على تحرير وطنهم. وتشير "المدينة" أيضاً إلى ذكريات مروّعة في تاريخ الجزائر، إذ احتوت على عدة أماكن تعذيب خُصّصت للمناضلين الجزائريين خلال الثورة، مثل الحصن العسكري القديم الذي تعرّض فيه العديد من الثوار للتعذيب حتى الموت في برك المياه والآبار. فيلا "سكينة"، وهي مبنى قديم في " المدينة"، كانت ملجأ لضابط في الجيش الفرنسي يُدعى "لاغيار" (Laguillarde)، والذي كان مع "داغر" (Dagher)، يعذب ويضطهد الجزائريين المعتقلين. كما يحمل الموقع دلالة رمزية بسبب "جسر المعدمين"، الذي شهد إعدام خمسة وستين عاملاً جزائرياً خلال الاحتلال الفرنسي. ويحمل رياض الفتح دلالة رمزية بارزة، إذ أنّ الغابة المحيطة به، المعروفة باسم "الناصر"، كانت ميداناً للعديد من العمليات الفدائية ضد المستعمر في سبيل نيل الحرية.

إنّ تشييد مقام الشهيد في منطقة "المدينة" ليس فقط بسبب خلفيته التاريخية، بل أيضاً لموقعه الاستراتيجي، وجماله الطبيعي والمعماري، فضلاً عن إطلالته على خليج الجزائر وارتفاعه المميز، والغابات الكثيفة التي تحيط به. (Bouchareb. A, 1996, pp. 26-38) صمم على شكل ثلاث سعفات " الشعب، الجيش، الثورة". إذ يقع مقام الشهيد على هضبة الحامة المطلة على خليج الجزائر، ويغطي مساحة تُقدّر بـ 37,000 متر². يتكوّن من اثني عشر جزءاً، أبرزها النصب التاريخي المصنوع في الصحراء الجزائرية، والذي يتألف من ثلاثة فروع لنخلة يبلغ ارتفاع كل منها سبعة وتسعين متراً، وقد استُخدم في بنائها خمسمائة طن من الخرسانة المسلحة لكل فرع. تلتقي هذه الفروع عند نقطة ارتفاعها خمسة وأربعون متراً، مكوّنة زاوية قدرها أربعة وثلاثون درجة. أمام كل فرع، تنتصب

تمثال يُخلّد الثوار من الحقبين: فترة المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، وفترة البناء الوطني بعد الاستقلال بقيادة الجيش الوطني الشعبي (Boukhenoune, March 2021, pp. 1415-1416).

فكل ذلك كان رسائل سياسية رمزية أنّ الجزائر لم تعد فرنسا بل جزائرية في استعادة لكيانها المستلب سنة 1830. " ويُعد هذا النصب في الواقع مركزاً للذاكرة التاريخية والاجتماعية-الثقافية للأمة، نظراً لاحتوائه على العديد من الهياكل والمؤسسات الثقافية التي تؤرخ لتاريخ الجزائر، بما في ذلك المقاومة الشعبية (1830-1954)، وحرب التحرير الثورية (1954-1962) " (Boukhenoune, March 2021, p. 1412)، ومنه متحف المجاهد، من خلال توفير كتب تاريخية، وأدلة تفسيرية، وشهادات حيّة للمجاهدين الذين عاشوا الأحداث، والمعارض المقدّمة للزوار. إذ يُتيح مقام الشهيد لزوّاره إدراك الوظيفة الجوهرية للتذكّر واستحضار فترة الاستعمار في الجزائر. كما اختيرت أوراق النخيل التي تُشكّل مقام الشهيد في إشارة إلى عناصر الهوية الوطنية الجزائرية. وجاء اختيار النخلة لما تحمله من خلفيات دينية وثقافية عميقة. كما يُجسّد مقام الشهيد سرديّة رسمية تُكرّس الشهادة كركيزة تأسيسية للدولة.

وبالمثل، تنتشر قبور ونُصب الشهداء في مختلف أنحاء البلاد. فتكاد لا تخلو ولاية أو قرية من قبر يُخلّد شهداء المنطقة، حيث يُشيد في مقدمة كل قبر نصب صغير تُدوّن عليه أسماء الشهداء، إلى جانب آيات مختارة من القرآن الكريم تُكرّم ذكراهم وتُبرز مكانتهم المتميزة في الإسلام. (Miloud Boukhenoune, March 2021, p. 1418) إذ تُقدّم قبور الشهداء المحلية تمثيلاً حميمياً يُجسّد ارتباط المجتمعات بتاريخها المقاوم. وتُفعل هذه الرموز في مناسبات وطنية مفصلية، أبرزها: يوم الشهيد 18 فيفري، ذكرى اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954، عيدي الاستقلال والشباب 5 يوليو 1962، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، يوم الذاكرة 08 ماي 1945، حيث تُستعاد من خلالها سرديّة التضحية وتُعاد صياغة الكيان الجزائري بوصفه كياناً مقاوماً، ذاكرةً حية، وهوية أخلاقية متجذّرة في التاريخ والجغرافيا. إذ تُجسّد هاته المعالم فعلاً جماعياً لاستذكار تضحيات الشهداء واستعادة الذاكرة الوطنية في فضاء رمزي. يتفاعل الزوّار مع هذه المعالم تاريخياً ونفسياً، عبر الدعاء، وتأمل فضاء الاستعمار، مما يُعيد إنتاج الوعي بالثمن الباهظ للاستقلال. وهكذا يتحوّل المقام إلى نقطة التقاء بين الماضي والمستقبل، تُرسّخ ويُستحضر من خلالها الكيان الجزائري والمقاومة.

الخاتمة:

إنّ استقلال الجزائر لم يكن مجرد لحظة سياسية أنهت الوجود الاستعماري المباشر، بل كان فعلاً وجودياً وعملية تاريخية وفكرية طويلة، بدأت بالمقاومات الشعبية

وانتهت ببناء الدولة الوطنية سنة 1962. لقد شكّل الاستقلال لحظة إنسانية بامتياز، باستعادة الكيان الجزائري في مواجهة 132 سنة من القهر الاستعماري ومشاريع التغريب، وفتحت أفقاً جديداً لاستعادة الإنسان الجزائري وكرامته وسيادته على أرضه. وقد أظهرت التجربة الجزائرية أن التحرر لا يكتمل إلا بتحرر الإنسان من آثار الاستعمار في ذهنيته ورموزه، مما يجعل الاستقلال عملية مستمرة تتجدد مع الأجيال، وتستدعي توسعاً في الدراسات النفسية حول تفكيك الاستعمار. إذ وازنت هذه الدراسة بين التاريخ السياسي (المقاومات، الثورة، اتفاقيات إيفيان) والتاريخ الرمزي الثقافي (الذاكرة، الكتابة التاريخية، السينما...)، وأكدت أن الربط بين المقاومة والهوية يُظهر أنّ الحركة الفكرية والسياسية كانت معنية باستعادة الكيان الجزائري. ومع ذلك، فإن المشروع لا يزال مفتوحاً، ويتطلب وعياً دائماً بالتاريخ ونقداً مستمراً، حتى لا يتحول الاستقلال إلى مجرد ذكرى رمزية أو لحظة احتفالية مناسبة، بل إلى فعل متجدد في كل المجالات، يحافظ على حيوية المشروع الوطني. وهنا تبرز أهمية دعم الإنتاج الثقافي الوطني (الأدبي والسينمائي) والتعليمي، وكتابة التاريخ من منظور جزائري واعٍ، في ظل تحديات العولمة والاختراق الأيديولوجي. بل يجب أن يكون هذا التاريخ مرجعية لبناء الحاضر واستشراف المستقبل، وتأسيس أنظمة قادرة على الصمود والمبادرة في نظام عالمي غير متوازن.

وبالتالي، تطرح الدراسة أفقاً بحثية متعددة، من بينها: تعميق البحث في تفكيك المنظومة الكولونيالية على المستويات الثقافية واللغوية والقانونية، ودراسة روايتها في الحاضر، بالإضافة إلى كتابة التاريخ الوطني بعد سنة 1962، وتحليل كيف واجه السردية الاستعمارية وساهم في استعادة الكيان الجزائري. ولا تقف نتائج هذه الدراسة عند استجلاء الماضي الاستعماري فحسب، بل تفتح على الحاضر أيضاً، حيث ما تزال الذاكرة الاستعمارية حاضرة بقوة في العلاقات الجزائرية-الفرنسية، وفي الجدل حول الأرشيف والمجازر والخطاب السياسي. ومن ثمّ فإنّ تفكيك الاستعمار لا يمثل مجرد قراءة تاريخية، بل هو مدخل لفهم توترات راهنة واستشراف آفاق مستقبلية.

الإحالات والشروحات:

- 1- تم تلخيص حصيلة آثار الحرب من قبل أندري نوشي في كتاب Y. Lacoste, A. Nouschi et A. Prenant، "الجزائر، ماضي وحاضر"، باريس، 1960؛ لا سيما في الفصل الثامن، الصفحات 345-365، الذي يلخص أعمال X. Yacono و A. Nouschi.

قائمة المراجع:

__ أبو القاسم، سعد الله. (2007). الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900، ج1. الجزائر: دار البصائر.

- (2009). تاريخ الجزائر الثقافي، ج10. الجزائر: دار البصائر.
- بوقفة. عبد الله. (2003). هل كان الاستفتاء على تقرير المصير مقراً أم منشأ للدولة الجزائرية؟ دراسة تحليلية قانونية-سياسية-تاريخية. الجزائر: الشركة الجزائرية بودوداد.
- بلخوجة. عمار. (2008). الأمير عبد القادر لا سلطان ولا إمام. (تر، حبيب شنيبي) الجزائر: منشورات ألفا.
- حراث، حورية. (2013). الأيديولوجيا في الفيلم التاريخي الجزائري، دراسة نصية سييمولوجية لفيلم معركة الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ساكر. صباح. (2012). السّينما والسياسة، صورة المجهاد في السّينما الجزائرية. الجزائر: طكسيدك للدراسات والنشر والتوزيع.
- شنتوف. الطيب. (2017). الجزائر السياسية، 1830-1954. (تر، أوزاينية) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شريط. عبد الله. (1965). الميلي مبارك، الجزائر في مرآة التاريخ. قسنطينة: مكتبة البعث.
- فرانز قانون. (2004). العام الخامس للثورة. (تر، دوقان قرقوط) الجزائر: دار الفارابي.
- . (2015). معذبو الأرض. (تر، سامي الدروبي وجمال الأتاسي) مصر، مدارات للأبحاث والنشر.
- فرحات. عباس. (2005). ليل الاستعمار. (تر، أبو بكر رحال) الجزائر: دار القصة للنشر والتوزيع.
- المجهاد (المجلد العدد2). (1 جويلية 1956).
- الشهاب. (أفريل 1936).
- الجيلالي. عبد الرحمان. (1965). تاريخ الجزائر العام، ج1. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- الأشرف. مصطفى. (2007). الجزائر المجتمع والأمة. (تر، حنفي بن عيسى) الجزائر: دار القصة.
- الساحلي. محمد الشريف. (2002). تلخيص التاريخ من الاستعمار. (تر: محمد هناد ومحمد الشريف بن دالي حسين) الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.
- ليون فيكس. (د ت). الجزائر حتف الاستعمار. (تر، محمد عيتاني) بيروت: مكتبة المعارف.
- مالك بن نبي. (1982). شروط النهضة. سوريا: دار الفكر.
- . (2009). شروط النهضة، سلسلة مشكلات الحضارة، عمر وكامل مسقاوي وعبد الصابور شاهين. دمشق: دار الفكر.

- André Julien, C. (1964). **Histoire de l'Algérie contemporaine: La conquête et les débuts de la colonisation (1827–1871)**. Paris: Éd, Presses Universitaires de France (PUF).
- Azan, P. (1948). **Par L'épée Et Par La Charrue. Ecrits Et Discours De Bugeaud**. Paris: Presses universitaires de France.
- Bouchareb. A. (1996). **Maqam Echahid** ; symbole et commémoration, Anep. Alger.
- Boukhenoune, M. (March 2021). **Maqam Echahid: The Symbol of Martyr's Memorial For The Algerian People**. Revue des sciences humaines de l'université Oum El Bouaghi, Volume 8(Numéro 1).
- Claire Garcia. (2018). **Migrations, transferts et réécritures: le destin des monuments publics d'Algérie après l'Indépendance**, Les Cahiers de Journal de l'école du Louvre, Journals OpenEdition, N° 12, <https://doi.org/10.4000/cel.920>.
- Emerit, M. (1951). **L'Algérie à l'époque d'Abd El Kader**,. Paris: Ed Larose.
- Gallissot, R. (1964). **La guerre d'Abd El Kader ou la ruine de la nationalité Algérienne (1839–1847)**,. revue Hespéris Tamuda, Volume V, Edition Techniques Nord Africaines, Rabat.
- Jacques, B. (1974). **Maghreb, Histoire et Société**. Alger: SNED.
- **Journal Officiel de l'Algérie**, N°1. (6 Juillet 1962).
- **Journal Officiel de la République Française**, Mercredi 4 Juillet 1962, Signé par Charles De Gaulle, N°156. (3 Juillet 1962). Paris.
- Karima Lazali. (2018). **le Trauma colonial une enquête sur les effets psychiques et politique contemporain de l'oppression colonial en Algérie**, Ed, La Découverte. Paris.
- Lazali, K. (2019). **le Trauma colonial**, ce passé qui ne passe pas, DANS Arsenal pour les luttes, ÉDITIONS Vacarme, /3.

- Miloud Boukhenoune. (March 2021). **Maqam Echahid: The Sym bol of Martyr’s Memorial For The Algerian People**. Revue des sciences humaines de l’université Oum El Bouaghi, Volume 8(Numéro 1).
- Parsaee Mojtaba. (2015). **Space and Place Concepts Analysis Based on Semiology Approach in Residential Architecture the Case Study of Traditional City of Bushehr Iran**, HBRC Journal ,Iran, .
- Pierre Vermeren. (2015). **Le Choc des décolonisations de la guerre d’Algérie au printemps arabes**, Odile Jacob. Paris.
- Ruscio, A. (2024). **La Première Guerre d’Algérie, Une Histoire de conquête et de résistance 1830- 1852**, La découverte. Paris.